الرسوم والضرائب في الكويت

ما لها وما عليها!!!

إعـــداد: وضحة حمد المرعي

ثانوية الحـــزائر ـ مقررات
١٩٩٧ ـ ١٩٩٨

الكويت ـ مايو ١٩٩٨

المحتويات

صفحة

مقدمة.....١

ضرورة فرض الرسوم والضرائب.....٢

* التطورات الرسمية.....٢

* موقف المواطن.....٥

* دور مجلس الأمة.....٦

خاتمة.....٩

مراجع.....١٠

مقدمة

تعتبر الرسوم نوعاً من الضرائب ولكنها تختلف من حيث أنها تدفع نظير خدمات خاصة ومحددة تقاس بالكمية أو بالفترة الزمنية أو حسب معايير معينة. وهي بهذا تكون قيمةً أو سعراً لتلك الخدمات. أما الضرائب فإنها تدفع تستحقّ نظير خدمات عامة وفقاً لمعايير خاصة بها وتعتبر حصة أو مساهمة للإنتفاع بتلك الخدمات. فمثلاً خدمات الكهرباء والمياه والهاتف وما شابهه جرى العرف أن يكون استحقاقها عن طريق الرسوم. أما الطرق والمؤسسات الصحية والتعليم والأمن والدفاع وغيره مما ينتفع منه الجميع ولكن بشكل غير محدد فتدفع لها ضرائب.

والرسوم معمول بها في جميع أنحاء العالم. كما أنها ليست جديدة على الكويت. فعندما تأسست الكويت كان اعتمادها في النفقات العامة على المساهمات الخيرية وبعض الرسوم البسيطة. وعندما تطورت البلاد وإزدادت النفقات العامة أصبحت الرسوم شيئاً رسميّاً. وكان من أوائل تلك الرسوم التي فرضت منها ما خصص بالموانئ (البضائع الواردة) والبلدية (خدمات النظافة والحراسة). وعندما أنعم الله بالخير على الكويت بإكتشاف النفط فيها، تغيرت الأحوال وظلت بعض تلك الرسوم واستحدثت رسوم أخرى نظير ما استجد من خدمات اثر تطور البلاد. إلاّ أن تلك الرسوم بمجملها ظلت عبارة عن مبالغ بسيطة أو رمزية أو لخدمات مدعومة بالأساس من الدولة.

ضرورة فرض الرسوم والضرائب

■ التطورات الرسمية:

نظراً لصغر دولة الكويت مساحةً وسكّاناً وكثرة مواردها العائدة من النفط، فقد ظلّت طيلة العقود الأربعة الماضية بدون ضرائب والرسوم إن وجدت فهي في أغلب الأحوال متدنيّة إن لم تكن رمزيّة. إلاّ أن الأمور لا يمكن أن تستمر كما كانت في بحبوحة من الحال. فقد أخذت المصروفات الحكومية تزيد عن الإيرادات مما نتج عنه عجز في الميزانية قد يكون مزمناً ما لم ينظر في أمورها لإيجاد إيرادات بديلة تدعم إيرادات النفط من ناحية، وأن تقتّن أو تخفف المصروفات بشكل مناسب. أما سبب العجز فهو كالتالي:

١) استنزاف الخدمات (مثل الكهرباء والماء وغيرها) بسبب عدم اهتمام المستهلكين نظراً لرخصها حيث أنها مدعومة من الحكومة (انظر الجدول ١).

القيمة(فلس) / خدمات	التكلفة	الدعم	البيع	٪ دعم
كهرباء (كيلووات / ساعة)	١٠	٨	٢	٨٠٪
مياه (١,٠٠٠ جالون)	٢,٢٠٠	١,٣٠٠	٨٦٠	٦٠٪

جدول (١)

٢) زيادة السكان الذي وصل للمليونان في أواخر التسعينيات.

٣) تكاليف التحرير وإعادة الإعمار ومتطلبات الدفاع.

٤) انهيار أسعار النفط (انظر الجدول ٢).

الفترة / السعر (دولار)	السبعينيات	الثمانينيات	التسعينيات
	٣٠ ـ ٤٠/ برميل	٢٠ ـ ٣٠ / برميل	١٠ ـ ١٦/ برميل

جدول (٢)

ولعلاج العجز المتزايد في الميزانية وترتيب أوضاع الأحوال المالية المتدهورة، فقد بدأ التفكير منذ بداية التسعينيات بفرض نوع الضرائب والرسوم وخصخصة بعض مشاركات الدولة المالية في الشركات والمؤسسات المالية. أما ما تم فهو كالتالي:

١) مشروع بفرض "ضريبة الدخل" (لا يزال قيد الدراسة) كما يبينه الجدول (٣).

جدول يوضح المبلغ الفائض عن الحد المقرر للاعفاء من ضريبة الدخل والنسبة المئوية التي تدفع بموجبها الضريبة

اقل من ٢٠٠٠	٥٪
من ٢٠٠٠ إلى ٩٩٩٩	١٠٪
من ١٠٠٠٠ إلى ٤٩٩٩٩	١٥٪
من ٥٠٠٠٠ إلى ٢٤٩٩٩٩	٢٠٪
من ٢٥٠٠٠٠ إلى مليون	٢٥٪
اكثر من مليون	٣٠٪

جدول يوضح الدخل السنوي الذي يتم بموجبه حدود الاعفاء من الضرائب

٦٠٠٠	للاعزب
٧٢٠٠	متزوج لا يعول
٨٤٠٠	متزوج وله ابن
٩٠٠٠	متزوج وله ابنان

ملاحظة:
يضاف ٦٠٠ دينار على كل ابن اضافي

جدول (٣)

٢) فرضت بعض الرسوم على الوافدين وزيدت بعض أنواع الرسوم على بعض المعاملات الرسمية وعلى بعض أنواع البضائع. وهناك تفكير بزيادة رسوم الكهرباء والماء والهاتف ومشروع لزيادة أسعار الوقود (انظر الجدول ٤).

الاسعار المقترحة للمحروقات

النوع	السعر الحالي	السعر المقترح	الزيادة	النسبة
ممتاز	٤٠ فلسا	٦٠ فلسا	٢٠ فلسا	٥٠٪
خصوصي	٥٠ فلسا	٧٠ فلسا	٢٠ فلسا	٤٠٪
خال من الرصاص (٩١ اوكتين)		٦٠ فلسا		
خال من الرصاص (٩٥ اوكتين)		٦٥ فلسا		
ديزل	٤٠ فلسا	٥٥ فلسا	١٥ فلسا	٣٨٪
كيروسين	٤٠ فلسا	٥٥ فلسا	١٥ فلسا	٣٨٪

اسطوانة الغاز

السعر الحالي	السعر الجديد	نسبة الزيادة
٥٠٠ فلس	٧٥٠ فلسا	٥٠٪

جدول (٤)

٣) أما مشروع الخصخصة فهو المشروع الذي تم العمل به بالكامل إلى درجة ما في ما يتعلق بالشركات والمؤسسات المالية. حيث قامت الحكومة ببيع حصصها في الشركات والمؤسسات عن طريق الإكتتاب العام. وهناك دراسة لخصخصة بعض مرافق الخدمات مثل الكهرباء والماء والمواصلات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة.

إلاّ أنه في الآونة الأخيرة فقد أصبح فرض نوع من الضرائب والرسوم ضرورة ملحة لا ملاذ عنها من أجل دعم إيرادات النفط المتدنية. وبالتأكيد فإن كل المؤشرات تبين أن انهيار أسعار النفط لن يكون لفترة مؤقّتة وإنما ذا أمد بعيد وذلك للأسباب التالية:

١) المناخ الدافئ الذي غطى العالم في السنوات الأخيرة.
٢) التقدم التكنولوجي المتسارع في وسائل اكتشاف البترول والمعدات المستخدمة لإستخراجه مما أدّى إلى انخفاض تكاليف إنتاجه بشكل كبير ومن ثم سعر بيعه.
٣) تدهور الأسواق الاقتصادية في دول شرق آسيا والتي تعتبر من العملاء الرئيسيين لنفط دول الخليج نظراً للتعامل التجاري المكثف معها وقربها الجغرافي.

■ موقف المـــواطن:

وحيث أن موضوع الرسوم أو الضرائب اصبح من الضرورات القصوى إلاّ أن التطبيق والتنفيذ لابد وأن يواجه بعض العقبات سواءً من المواطنين أو من مجلس الأمـة الممثل للمواطنين ومصالحهم.

أما المواطن فإن لـه وجهـه نظـر وقناعـات منطقيـة تختلـف عـن وجهـة النظـر الرسمية، وذلك للأسباب الآتية:

١) عدم تعود المواطن الكويتي على النظام الضريبي، وعدم استعداده لرسـوم مبـالغ فيها لعدم القناعة أو الإطمئنان لجودة الخدمات المقدمة أو تكاليف إنتاجها.

٢) عدم القناعة بعدالة الأمر من حيث:

أ) عدم وجود الآلية المحاسبية لضبط التلاعب والتحايل مما يكـون الضعفـاء ضحية له.

ب) التخوف من المساس بفئة ذوي الدخول المحدودة لحسـاب الأغنيـاء وذوي النفوذ.

ج) التبذير والإسراف الكبير الملاحظ في بعض المشاريع والمناسبات والـذي ليس له ما يبرره.

٣) القناعة الحقيقية بأن الأولوية يجب أن تكون في إيقاف الهـدر الحكومـي للأمـوال الذي تقوم به مؤسسات الدولة.

ولهذه الاعتبارات اصبح موضوع الرسوم والضرائب قضيّة شـعبيّة وليـس شـأناً حكومياً رسمياً فقط. وذلك لأن انعكاساته تتعلق بالجميع وبـالأخص بـأرزاقهم وأموالهـم. ونظـرة إلـى الصحـف المحليـة فـي الآونـة الأخيـرة (١ ــ ١٥ مـايو ١٩٩٨) تؤكـد لنـا الاهتمام الشعبي والبرلماني وردّة فعله بهذا الخصوص.

■ دور مجلس الأمة:

ولكون العجز في الميزانية مسألة وطنية هامة فإنه من الطبيعي أن يكون لمجلس الأمة دور في هذا الشأن وخاصة في طريقة إيجاد الحلول المناسبة له. وقد عقد جلسات مطولة وساخنة لمناقشة هذا الأمر من جميع جوانبه. ومن تلك الجلسات يتبيّن لنا تحفظ المجلس على زيادة ما هناك من رسوم أو استحداث رسوم جديدة ما لم تقوم الحكومة بترتيب الأولويات في الأوضاع المالية وتقدّم حلولاً جذرية غير مؤقّتة أو ترقيعية. وينطلق هذا التحفظ من مبادئ أساسية نلّخصها كما يلي:

١) إيقاف الهدر المالي في مؤسسات الحكومة وإلاّ فإن أية زيادة في الإيرادات لن يكون مصيره إلاّ الهدر ولن يعود على البلاد ومواطنيها بأي نفع.

٢) أن الزيادة في الرسوم أو ما يستحدث من رسوم يكون له اثر مرضياً في زيادة الإيراد وإلاّ فلا داعي لها.

٣) إقرار الرسوم يجب أن يطبق بطريقة عادلة بحيث لا يستفيد البعض على حساب البعض الآخر والذين عادة ما يكونوا من غير ميسوري الحال. ولتحقيق هذا فإنه يجب العمل بنظام الشرائح: أي أن يقسم المجتمع إلى شرائح من حيث الدخل المالي أو من حيث استهلاك الخدمات العامة كما يلي:-

أ) من حيث الدخل بأن يقسم المجتمع إلى ثلاثة فئات: محدود الدخل ومتوسط الدخل وعالي الدخل.

ب) من حيث استهلاك الخدمات تكون هناك رسوم للإستهلاك العادي، ورسوم أعلى للإستهلاك الذي يتعدّى العادي ورسوم مضاعفة لما زاد عن ذلك.

٤) أن يكون البدء بزيادة الرسوم على مستأجري أراضي الدولة بأسعار رمزية (محلات المناطق الصناعية، الشاليهات، مقار الجمعيات التعاونية) حيث أن هؤلاء مستفيدين بدون أي مردود يعود إلى الدولة.

وعلى أثر ذلك فقد تقدمت الحكومة مؤخراً ببيان أسباب العجز المالي ومشروعاً لإجراءات المعالجة لهذا العجز (جدول ٥).

على شاشة العرض بالجلسة السرية

أسباب العجز و٧ إجراءات لعلاجها

عرض وزير المالية الشيخ علي السالم بالكاميرا رسومات توضيحية «سلايدات» على شاشة العرض خلال الجلسة السرية تضمنت الآتي:

الايرادات العامة	٣١٢٧ مليون دينار كويتي
المصروفات	٤٨٦٠ مليون دينار كويتي
العجز	١٧٣٣ مليون دينار كويتي

وتحدث الوزير عن أسباب العجز وهو التضخم في الباب الأول من الميزانية (المرتبات والاجور) والهدر العام في الدولة وانخفاض أسعار البترول.

أما المقترحات التي قدمتها الحكومة لتعديل الوضع المالي وقام وزير المالية بعرضها على الشاشة فكانت كالتالي:

١ ـ اعادة هيكلة بنود الصرف في الميزانية.

٢ ـ تفعيل دور القطاع الخاص من خلال الخصخصة.

٣ ـ تاهيل اقتصاديات السوق من خلال تحريك القيود واجراءات بتعديل الاسعار مقابل الخدمات.

٤ ـ استيفاء القيمة العاجلة لاصول الدولة.

٥ ـ اعادة هيكلة الجهاز الاداري في الدولة.

٦ ـ استيفاء التكلفة الاقتصادية للخدمات التي تقدمها الدولة.

٧ ـ تحديد أوجه الدعم في الدولة وكيفية الصرف.

جدول رقم (٥)

الحكومة أحالت قانون ربط الميزانية لمجلس الأمة

الايرادات ثلاثة مليارات و١٢٧ مليونا والمصروفات اربعة مليارات و٨٦٠ مليون دينار

احالت الحكومة لمجلس الامة المرسوم رقم ٧٢ لسنة ٩٨ بشان قانون بربط ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية ٩٨/١٩٩٩ وجاء في مواد القانون ما يلي:

● مادة اولى: تقدر الايرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية ٩٨/١٩٩٩ بمبلغ ٣,١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ د.ك «ثلاثة مليارات ومائة وسبعة وعشرين مليون دينار» وذلك حسب ما هو وارد بالجدول حرف «أ» المرافق لهذا القانون.

● مادة ثانية: يخصص مبلغ ٣١٢,٧٠٠,٠٠٠ «ثلاثمائة واثني عشر مليونا وسبعمائة الف دينار» من الايرادات سالفة الذكر يضاف الى احتياطي الاجيال القادمة.

● مادة ثالثة: تقدر المصروفات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية ٩٨/١٩٩٩ بمبلغ ٤,٨٦٠,٠٠٠,٠٠٠ د.ك «اربعة مليارات وثمانمائة وستين مليون دينار» موزعة على الابواب المدرجة بالجدول حرف «ب» المرافق لهذا القانون.

● مادة رابعة: تقدر زيادة المصروفات والمخصصات عن الايرادات بمبلغ ٢,٠٤٥,٧٠٠,٠٠٠ د.ك «مليارين وخمسة واربعين مليونا وسبعمائة الف دينار» وتغطى الزيادة من المال الاحتياطي العام للدولة.

● مادة خامسة: على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اول يوليو ١٩٩٨.

ولقد كان لمجلس الأمة مواقف سابقة بسن مبدأ فرض الضرائب والرسوم لزيادة الإيرادات المالية للدولة مع تحقيق عدالة توزيع الثروات بين الجميع.

١) فقد تقدم بمشروع (١٩٩٤) لفرض ضرائب أو رسوم على الأراضي الشاسعة المملوكة والمحتكرة للغير والغير مستخدمة.

٢) كما طرح موضوع زيادة الرسوم على أراضي الدولة المؤجرة للغير عدة مرات في دورات المجلس السابقة.

٣) وتقدم أيضاً بمشروع قانون لفرض 'ضريبة' الزكاة على الشركات والمؤسسات.

كما أن مجلس الأمة يقف بشدة ضد زيادة أسعار المحروقات (الوقود) والتي تعتبر قضيّة الساعة هذه الأيام. وذلك لأن الزيادة والتي تبلغ ٥٤ مليون دينار سنوياً أقل من أن تفيد بزيادة الإيرادات. وعليه طلب التركيز على بدائل أخرى لها مردود اكثر على الإيرادات واثراً أقل على عامة المواطنين.

زيادة اسعار المحروقات:

١٥٠ ألف دينار يوميا

علمت «القبس» من مصادر مطلعة انه في حال اقرار زيادات اسعار كافة انواع المحروقات (بنزين، كيروسين، ديزل)، وبالحد الاقصى البالغ ٥٠٪ فان نسبة المتحصل من العوائد المالية ستصل الى حوالي ١٥٠ الف دينار يوميا اي ٤.٥ ملايين دينار شهريا، وبما لا يتجاوز ٥٤ مليون دينار سنويا.

خاتمة

الرسوم والضرائب دليل على تحضر المجتمعات باعتبار أن الأفراد أنفسهم يشاركون في بناء بلادهم. ولهذا فهي تعتبر من الأسس الديمقراطية في البلاد لأنها تحقق للأفراد مراقبة ومحاسبة مؤسسات الدولة لكونهم مصدر التمويل والصرف عليها. كما أن مبدأ المشاركة يحقق للأفراد إلزام تلك المؤسسات وضمان أن تكون خدماتها المقدمة بمستوى الكفاءة والجودة المطلوبة.

وللرسوم والضرائب ميزة هامة في ترشيد المجتمع ضد التبذير والإسراف للخدمات العامة، ومما ينعكس بدوره على المجتمع ككلّ من حيث الحفاظ على الموارد والثروات الوطنية ووسائل الإنتاج. وبالإضافة فإنها تحقق أيضاً عدم هدر المؤسسات للأموال العامة، وذلك باستخدام الطرق والأساليب التي تضمن خفض التكاليف بأنواعها المختلفة وتوفير المصاريف والإلتزام السليم بشروط العمل.

واخيراً فإنها تلزم الدولة بالعدالة في توزيع الثروات الوطنية والإنتفاع بخدماتها لفئات المجتمع المختلفة، وذلك بأن لكل شيء قيمته وأن لا يكون هناك شيء على حساب شيء آخر. وهذا بدوره له كبير الأثر على تعويد الأفراد نبذ الإتكالية أو أن وفرة الأموال أمر لا نقاش فيه. وبالأخير فإنها تلزم الدولة ومؤسساتها بالتقيد بالمصاريف وفقاً للإيرادات لتلافي أي عجز في موازناتها المالية العامة.

المـــراجـــع

لكون هذا الموضوع قضية الساعة فإنه أعتمد في "المراجع" على الصحف المحلية وبعض الإطلاعات العامة والنشرات الأخرى

البنك المركزي: صافي دخل الكويت من الاستثمارات الخارجية زاد ٢٢,٨ في المائة في ١٩٩٧ الى ١٩٠٤ ملايين دينار

الاستثمار المباشر للاقتصاد المحلي نحو الخارج

رفض نيابي لتوجهات الحكومة لرفع اسعار المشتقات النفطية

أسعار المحروقات .. خطوة حكومية جديدة على طريق «التخبط»!

العليم والجيعان لـ الوطن:

الحكومة تطلب سعر والمجلس أبدى رأيه

شهران ساخنان امام الحكومة تحت قبة البرلمان

بعد الرفض النيابي لفرض الرسوم واستمرار الهدر الحكومي للأموال

أسعار المحروقات خلال ٤ أشهر

زيادة أسعار البنزين لم تبحث مع اللجنة البرلمانية

وزير النفط: الوضع خطير.. واتصالات مع أوبيك للتخفيض

المجلس الأعلى للبترول أوصى بتطبيقها

زيادة أسعار

رفض برلماني لتحميل المواطنين الثمن بفرض الرسوم والضرائب!!

أسعار النفط أزمة وليست كارثة.. وستلازم الكويت حتى ٢٠١٠

رفع أسعار الخدمات لاستيفاء كلفتها الاقتصادية

إعادة النظر في الدعم والتوسع في الخصخصة ووقف الهدر

إجراءات دستورية «صارمة» إن لم تتراجع الحكومة عن قرارها رفع أسعار المحروقات

الحكومة تواجه مأزقاً في تبرير رفع أسعار المحروقات

الطلب من الحكومة مراجعة قرارها برفع أسعار المحروقات

أسعار المحروقات .. خطوة حكومية جديدة على طريق «التخبط»!